

بيان من الهيئة العامة للرقابة المالية

بشأن : التظلمات أرقام (٢٧)، (٣٠)، (٣٥)
لسنة ٢٠١٤ المقدمة من المجموعة المرتبطة
بشركة العقارية للبنوك الوطنية للتنمية للتظلم
من قرار الهيئة رقم (٦٩٠) لسنة ٢٠١٤

بتاريخ ٢٠١٤/٩/٢ أصدرت الهيئة القرار رقم (٦٩٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تجميد كامل الحصة المملوكة للعملاء (على أبو زيد محمد إبراهيم ، إسلام محمد السيد علي حسنين، محمد أبو السعود خميس محمد، الشركة الدولية للمقاولات العمومية، كريم على أبو زيد محمد إبراهيم، عدلي أبو السعود خميس محمد، مصطفى أبو السعود خميس محمد) في أسهم شركة العقارية للبنوك الوطنية للتنمية، ومنعهم من التصرف فيها والتصويت بها في الجمعيات العمومية - سواء بالأصالة أو الإنابة - وذلك لحين التزامهم بتقديم عرض شراء إجباري لنسبة ١٠٠% من أسهم الورقة المالية العقارية للبنوك الوطنية للتنمية في ضوء أحكام المادة (٣٥٣) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ .

- وبتاريخ ٢٠١٤/٩/١٥ تقدمت الشركة الدولية للمقاولات العمومية بالتظلم رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤ إلى مكتب التظلمات حيث طلبت في ختامه قبول التظلم شكلاً، وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه وفك تجميد أسهم الشركة .

- وبتاريخ ٢٠١٤/٩/٢٣ تقدم السيد/ على أبو زيد محمد إبراهيم بتظلمه رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٤ إلى مكتب التظلمات حيث طلب في ختامه قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع إلغاء القرار المتظلم منه، وفك تجميد أسهمه .

- وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/٨ تقدم السيد/ محمد أبو السعود خميس محمد بتظلمه رقم (٣٥) لسنة ٢٠١٤ إلى مكتب التظلمات وطلب في ختامه قبول التظلم شكلاً وفي الموضوع بإلغاء القرار المتظلم منه مع ما يترتب على ذلك من آثار .

- وبتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٦ أصدرت لجنة التظلمات قرارها في التظلمات الثلاثة حيث قضت قبول التظلمات الثلاثة شكلاً، ورفضهم موضوعاً .

- وتجدر الإشارة إلى أنه بتاريخ ٢٠١٤/٩/١٤ سبق رفض التظلم المقدم من السيد / إسلام محمد السيد من ذات

القرار.

تحريراً في : ٢٠١٤/١٠/١٩

نائب رئيس
الهيئة العامة للرقابة المالية
القاضي / خالد المنار